وبالفعل، عجّلت بريطانيا الى طلب عقد الجمعية العامة للامم المتحدة في دورة خاصة، للبحث في ما أسمته «مسألة فلسطين». وسواء أكان ذلك نتيجة تفاقم أعمال العنف والارهاب الصهيونية، أو تزايد الضغوط الاقتصادية، والسياسية، على بريطانيا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، الاّ ان الهدف الرئيس لدى الصهيونيين كان تمكينهم من اقامة دولة في اطار من الشرعية الدولية، خاصة مع مساندة الولايات المتحدة الاميركية، التي تملك التأثير، الى حدّ بعيد، في اتخاذ القرار في الجمعية العامة، ومن ثمّ تتمكن بريطانيا، الى حدّ بعيد أيضاً، من ابعاد الاتهام عنها بتأييدها للصهيونيين، وتتخلّص، كلية، من المشكلة، وتمكّن الصهيونية من اقامة دولة في اطار تدويل المشكلة[٢].

قرار التقسيم ودور القوى الكبرى

اجتمعت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ١٢/٤/١٩٤٧، بناء على طلب الحكومة البريطانية، وبتأييد اميركي، للبحث في مسألة فلسطين، وتمّ تشكيل لجنة من احدى عشرة دولة للبحث في الامر. وانتهت اللجنة الى تقرير رأت فيه الاغلبية تقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية[٣]، بينما رأت الاقلية اقامة دولة اتحادية مع وجود حكومتين مستقلتين، احداهما للعرب والاخرى لليهود، وان تكون القدس عاصمة الدولة.

ولقد لعبت الولايات المتحدة الاميركية دوراً مؤثراً، سواء قبل انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة، أو في بداية الاجتماعات. فقد تمّ، في خلال ثلاثة أيام من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ممارسة ضغوط اميركية لتغيير آراء تسع من الدول المعارضة لمشروع التقسيم، او الممتنعة عن تأييد التقسيم، وتحويلها الى جانب تأييد مشروع التقسيم[٤].

وكانت هذه الضغوط واضحة للرأي العام العالمي[٥]. ولذلك جاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، في اجتماعها الثامن والعشرين بعد المئة، والصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧، مؤيداً من قبل ٣٣ دولة، ومعارضاً من قبل ١٣ دولة، مع امتناع عشر دول.

وكانت الدول المعارضة للتقسيم: مصر، والسعودية، واليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان، وايران، وافغانستان، وباكستان، وتركيا، والهند، واليونان، وكوبا.

ومن الطريف ان بريطانيا امتنعت عن التصويت. ذلك انها، بفضل الضغوط التي مورست على معظم الدول الاعضاء، ونظراً الى التأييد القوي الذي مارسته القوى الكبرى، الممثلة في الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، فان بريطانيا لم يخامرها الشك في اصدار القرار؛ ولقد كانت مطمئنة ان ما صنعته، على مدى ثلاثين عاماً، سوف يفرز نتاجاً تطمئن هي اليه.

واتسم موقف الاتحاد السوفياتي، منذ بدايته، بالتضارب والتناقض، حتى بات تفسيره امراً معقّداً لا يستقيم، في امور كثيرة، مع المنطق، او مع اصول اللعبة السياسية.

ومهما كان الاختلاف والتباين في وجهة النظر حول التحوّل السوفياتي، وحقيقة موقفه تجاه القضية الفلسطينية، فان الاتحاد السوفياتي، وبصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمل على تأكيد وجوده في منطقة الشرق الاوسط، وكان يعمل في اطار استراتيجية لتقليص النفوذ البريطاني في فلسطين؛ كما انه كان يرى ان اقامة دولة صهيونية في المنطقة العربية ستزيد من حدّة الصراع في المنطقة، الامر الذي يهيىء المناخ المناسب لانتشار الفكر الشيوعي. ومن هنا، فلا غرابة في ان يلقي وزير الخارجية السوفياتية، اندريه غروميكو، خطاباً، في ١٤/٥/١٩٤٧، في الجمعية العامة